

وغير ذلك ما يختص بالرجال اما شرعا واما عادة ولا بد  
من الايمان لا يرغب في التتق وتضيع به خلاف العبيد  
وهذا القول هو الصحيح واما التقييد في الرقبة بكنها  
مومنة فيعد له على ان هذا الخاص اما هو فيعتق المومنة  
واما اعتق غير المومنة ففيه ايضا فضلا لاختلاف لكن  
دون فضل المومنة ولهذا اجمعوا على انه يشترط في اعتق  
كفارة القتال كونها مومنة وحكي القاضي عن مالك  
ان الاعلى منها افضل وان كان كما في كتابه وخالفه غير  
واحد من اصحابه وغيرهم قال وهذا الصحيح **عن** ابي  
هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاسة  
والمناذبة **ثلاث** لاصحابنا ثلاثة اوجه فتاويل الملاسة  
احدها تاويل الشافعي وهو ان يأتي بثوب مطوي  
او في ظلمة فيلبسه المتام فيقول صاحبه بمثلكه  
بكذا بشرط ان يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك  
اذا رايته الثاني ان يجمل نفس المس بيمين فيقول اذا  
اذا مسته فهو مبيع لك والثالث ان يبيعه على انه متى  
لمسه انقطع خيار المجلس وغيره وهذا البيع باطل  
على التاويلات كلها وفي المناذبة ثلاثة ايضا احدها  
ان يجمل نفس الزند بيمين وهو تاويل الشافعي الثاني  
ان يقول بشك فاذا نبذته اليك انقطع الخيار ولزم  
البيع والثالث المراد بهذا الحصة وهذا البيع باطل

للغفر

للغفر **عن** ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا يبتغي الربكان ببيع ولا ببيع بوعكم علي ببيع بعض  
ولا اثنا جشوا ولا ببيع حاضر لباد ولا نصر والابل والغنم  
في اتباعها بعد ذلك فهو جبر النضرين بعد ان يعلما فان  
اسكها وان سقطها ردها وصاعا من تمر ورواية ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان تتلقى السلم حتى  
تبلغ الاسواق وفي رواية نهى عن التلقي وفي رواية نهى  
عن تلقي البيوع وفي رواية ان يتلقوا الجلب وفي رواية  
لا تتلقوا الجلب فمن تلقى فاشترى منه فاذا اتى سيده الموم  
فموا بالخير وتوله صلى الله عليه وسلم اي سيده اي مالكه  
البايع وفي هذه الاحاديث تحريم تلقي الجلب وهو ذهب  
الشافعي ومالك والجمهور وابو حنيفة والاوزاعي يجوز  
التلقي اذا لم يضر بالناس فاذا ضركه والصحيح الاول  
لنهى الصريح قال اصحابنا وشروط التحريم ان يعلم النهي  
عن التلقي ولولم يقصد التلقي بل خرج فاشترى  
منهم فهو تحريم وجهان لاصحابنا وقولان لاصحاب مالك  
اصحهما عند اصحابنا التحريم لوجود المعنى ولو لتقام  
وباعهم فهو تحريم وجهان واذا حكنا بالتحريم فاشترى  
صح المقدم قال العلماء وسبب التحريم ازالة الضرر  
عن الجالب وصيانته ممن يشتريه قال المازريعي  
فان قيل المنع من بيع الحاضر لبادي سببه الرفق